الاقتصاد الجزائري في ظل أزمة النفط 2014 بين عودة سيناريو المديونية وحتمية التوجه نحو الطاقة النظيفة

د.بن شريف مريم
جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة
meriemfaiza@yahoo.fr

الملخص:

يعد النفط سلعة استراتيجية يرتبط بها مصير اقتصاديات الكثير من الدول والتي تعتمد بالدرجة الأولى على العائدات النفطية التي تمول أكبر جزء من نفقاتها وبالأخص الدول العربية وعلى رأسها الجزائر، ولكن في ظل التطورات الأخيرة لأسعار النفط أصبحت الدول المصدرة للنفط تواجه عدة تحديات نتيجة انخفاض عائداتها مما يجعلها غير قادرة في الأمد البعيد على مواجهة مختلف التزاماتها ، إذ اعتبرت الجزائر أكبر المتضررين من أزمة البترول الأخيرة والتي ستسعى بكل الطرق للتخفيف قدر الإمكان من التداعيات السلبية لانخفاض سعر برميل النفط، إذ انتهجت الجزائر عدة استراتيجيات لاحتواء الأزمة وتفادي العودة إلى سيناريو المديونية، هذه الاستراتيجيات التي جسدها قانون المالية 2016 أهمها اتباع سياسة التقشف لترشيد النفقات والتقليل من فاتورة الاستيراد قدر الإمكان، كما أن انخفاض أسعار النفطدفع الحكومة الجزائرية إلى ضرورة إعادة حساباتها فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية المتبعة وأنه من غير المعقول الاعتماد المفرط على العائدات النفطية، وضرورة بناء اقتصاد متين ، بالإضافة إلى ايلاء اهتمام كبيربالطاقات المتجددة.

Abstract :

Oilis a strategiccommoditywithfinance the economies of many countries whichdependprimarily on oil revenues, whichfunds the largest portion of itsexpenses and Algeria in particular, but in light of recentdevelopments in oilprices has become of PetroleumExporting Countries isfacingseveral challenges as a result of lower revenues, makingitunable to long-term to meet the various obligations, as itconsideredAlgeria the biggestloserfrom the last oilcrisis, whichwillseek in everyway to mitigate as much as possible from the negativerepercussions of the lowprice of a barrel of oil, so.Algeriahas pursuedseveralstrategies to contain the crisis to avoid a return to the debt scenario, thesestrategiesembodied by the Finance law2016 the most important to follow the austeritypolicy to rationalizeexpenditure and reduce the import bill as much as possible, and the decrease in oilpricespush the Algerian government to the need to re-calculationsin thecurrenteconomicpolicy and itisunreasonable over-reliance on oil revenues, and the need to build a solideconomy, in addition to give agreatimportance to renewableenergies.

تمهيد:

شهد الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة مستجدات عدة أهمها الأزمة المالية العالمية 2007 التي انفجرت في الولايات المتحدة الأمريكية والتي كان لها بالغ الأثر على استقرار الاقتصاد العالمي على مختلف الأصعدة وما فتئ الاقتصاد العالمي يتعافى من هذه الأزمة لتنشأ بعد ذلك أزمة الديون السيادية التي ضربت بدول الاتحاد الأوروبي، ومؤخرا سنة 2014شهدت أسواق النفط تقلبات كبيرة جدا في الأسعار ، حيث شهدت أسعار النفط انخفاضات لم يسبق لها مثيل بعد أن تجاوز سعر برميل النفط 100 دولار عاد لينخفض من جديد إلى أقل من 30 دولار ليعاود الارتفاع تدريجيا ولكن بشكل طفيف وهذا راجع إلى جملة من العوامل ، هذا ما أثر على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط التي تعتمد بالدرجة الأولى على العائدات النفطية وعلى رأسها الاقتصاد الجزائري الذي يعد اقتصادا ريعيا بامتياز، وبهذا تتبادر إلى أذهاننا الإشكالية التالية والتي سنحاول الإجابة عليها من خلال هذه الورقة: فيما تتمثل تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري وماهي مختلف السياسات الاحتوائية الكفيلة بتحصين الاقتصاد الجزائري لتفادي العودة إلى سيناريو المديونية؟ وماهي مختلف الخيارات المتاحة أمام الاقتصاد الجزائري وهل سيعجل هذا بالتوجه نحو الطاقات المتجددة؟سنثير من خلال هذه الورقة مجموعة من النقاط الآتي ذكرها:

منظمة الأوبك وانتاج النفط، العوامل الكاملة وراء انخفاض أسعار النفط، النفط وبديل الطاقات المتجددة وأخيرا تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري ومختلف السياسات الاحتوائية

أولا:منظمة الأوبك و انتاج النفط:

أ–منظمة الأوبك:هي منظمة حكومية دولية للبلدان المنتجة للنفط انبثقت عن الاجتماع الذي عقد ببغداد بتاريخ 10–14 ديسمبر 1960والذي ضم كل من إيران ، العراق، الكويت ، المملكة العربية السعودية وفنزويلا وبمبادرة من هذه الأخيرة ، حيث تضم 12 دولة[i]، بالفرنسية ويعمل أعضاء OPEPبالانجليزية وOPEC ويختصر اسم منظمة الدول المصدرة للبترول إلى كلمة أوبك

الأوبك إلى زيادة العائدات من بيع النفط في السوق العالمية بحيث تملك الدول الأعضاء في الأوبك ما يتراوح بيت ثلثي وثلاثة أرباع الاحتياطي العالمي ومقرها في فينا بالنمسا، حيث أنه إلى جانب الدول الخمسة المؤسسة، انضمت فيما بعد تسعة دول أخرى وهي قطر(1961)، ليبيا(1962)، الإمارات العربية المتحدة(نوفمبر 1967)، الجزائر(1969)، نيجيريا(جويلية 1971)، إكوادور(1973)،(ثم علقت عضويتها في 31 ديسمبر 1992 لأنها لم تكن قادرة على دفع رسوم العضوية المقدرة ب 2 مليون دولار، ثم عادت للمنظمة في أكتوبر 2007)،أنغولا(1 جانفي 2007)، الغابون(1975–1994).[ii]

ب–منظمة الأوابك OAPEC:

هي منظمة عربية إقليمية ذات طابع دولي، أنشأت بموجب اتفاقية تم التوقيع على ميثاقها في بيروت في 9 جانفي 1968، بين كل من المملكة العربية السعودية، الكويت وليبيا وتم الاتفاق على أن تكون الكويت مقرا لها،

إذ كان ظهور "أوابك" أنذاكتبعا للظروف التاريخية الصعبة السائدة عقب الحرب العربية الإسرائيلية عام 1967، وبروز الصناعة النفطية كعامل اقتصادي رئيسي مشترك بين معظم الدول العربية، لذا برزت هذه المنظمة كآلية لإرساء أسس التعاون فيما بين الدول العربية المصدرة للنفط وتدعيمها في المجالات الاقتصادية، وتختص دون غيرها بشؤون النفط لأهمية وزنه في الدخل الوطني لكل دولة، وعلاوة على الدول الثلاث المؤسسة انضمت إلى عضويتها في عام 1970 كل من الجزائر، قطر،الإمارات العربية المتحدة، و البحرين ، واشترط لقبول انضمام أي دولة عربية إلى المنظمة: قبول أحكام اتفاقية إنشاء المنظمة وما يطرأ عليها من تعديلات،وموافقة مجلس الوزراء على انضمامها بأغلبية ثلاثة أرباع الأصوات، على أن يكون من بينها أصوات جميع الأعضاء المؤسسين، حيث أصبح عدد الدول الأعضاء 11 دولة عربية بانضمامسوريا والعراق للمنظمة عام 1972، مصر عام 1973،تونس عام 1982، (توقف نشاطها منذ عام 1987)[iii] ويمثل الشكل التالي أهداف المنظمة.

شكل رقم01: أهداف منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط OAPEC

يتمثل الهدف الرئيسي لها في تعاون الأعضاء في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي في صناعة النفطوتوثيق العلاقات فيما بينهم في هذا المجال وتقرير الوسائل والسبل للمحافظة على مصالح أعضائها المشروعة في هذه الصناعة، منفردين ومجتمعين، وتوحيد الجهود لتأمين وصول النفط إلى أسواق استهلاكه بشروط عادلة ومعقولة وتوفير الظروف الملائمة لرأس المال والخبرة المستثمرين في صناعة البترول في الدول الأعضاء، وفي سبيل تحقيق ذلك تسعى المنظمة إلى:

اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنسيق السياسات الاقتصادية النفطية لأعضائها وتلك الكفيلة بالتوفيق بين الأنظمة القانونية المعمول بها في الدول الأعضاء إل حد يمكن المنظمة من ممارسة نشاطها

مساعدة الأعضاء على تبادل المعلومات والخبرات وإتاحة فرص التدريب والعمل لمواطني الأعضاء في دول الأعضاء التي تتوفر فيها إمكانيات ذلك

الاستفادة من موارد الأعضاء وامكانياتهم المشتركة في إقامة مشروعات مشتركة في مختلف مجالات صناعة

تعاون الدول الأعضاء في حل المشكلات التي تعترضهم في صناعة النفط.

وحسب احصائيات سنة 2014 وتحولت الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر بلد مستورد للنفط إلى أكبر بلد منتج له ب 11644 مليون برميل في اليوم ، تليها السعودية ب 11505 مليون ب/ي ثم روسيا ب 10838 ب/ي ، بينما جاءت الإمارات في المرتبة السادسة ب3712 ب/ي تليها كل من إيران والعراق والكويت ، بينما حظيت الجزائر ب 395[v] مليون برميل في اليوم ، هذا ويوضح الجدول ترتيب أكبر 10 دول منتجة للنفط 2014

جدول رقم01: أكبر 10 دول منتجة للنفط في العالم في عام 2014

الدولة	الإنتاج (مليون برميل في اليوم)
الولايات المتحدة الأمريكية	11644
المملكة العربية السعودية	11505
روسيا	10838
كندا	4292
الصين	4246
الإمارات	3712
إيران	3614
العراق	3285
الكويت	3123
المكسيك	2784

المصدر: حسين يوسف على، أسعار النفط إلى أين وما الذي يمكن عمله،"ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة"، مرجع سابق

إذ بلغ انتاج النفط في العالم لعام 2014 حوالي 76.2 مليون برميل في اليوم مقابل 74.9 مليون برميل في اليوم عام 2013 بزيادة قدرها 1.7%ويوضح الشكل الموالي انتاج النفط في العالم لعام 2014، إذ تنتج الدول الأعضاء في الأوبك ما نسبته 28.6%، ودول أخرى 22.9%، وكمنولث والدول المستقلة 17.6%وأمريكا الشمالية 17.8%،دول أوبك غير العربية 13.2%.

شكل رقم02: انتاج النفط في العالم لعام 2014

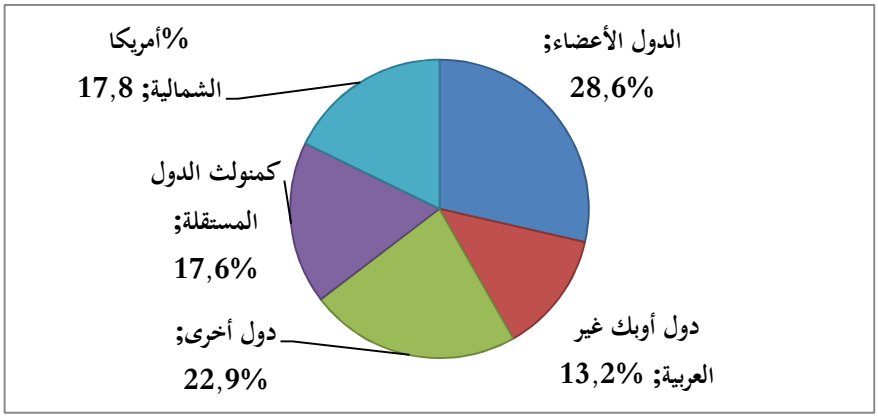

المصدر: تقرير الأمين العام 2014، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط

ج–أهم التحديات التي تواجهها الأوبك: تواجه الأوبك جملة من التحديات الداخلية والخارجية والتي ندرجها في الجدول التالي:

جدول رقم02: التحديات الداخلية والخارجية للأوبك

التحديات الداخلية	التحديات الخارجية
– التعامل مع أزمات انقطاع الإمدادات لأي دولة عضو من خلال تغطيتها بالطاقات الإنتاجية المتوفرة لدى بعض دول الأوبك. **– تحقيق التوازن والاستقرار في الأسواق من خلال تعديل انتاجها بما يتماشى والتغيرات في الطلب على النفط** **– المحافظة على القوة الشرائية للبرميل وعملة المبادلات من خلال القرارات الإنتاجية للتأثير في أسعار البترول**	– النظام البيئي الكوني والمتمثل في مجموع الاتفاقيات الدولية والاقليمية التي تؤثر في استهلاك البترول وتجارته، أهمها اتفاقية كيوتو التي تسعى إلى تخفيض انبعاث غازات الاحتباس الحراري التي تساهم في التغير المناخي. –التطورات التقنيةحيث يتطلب استخراج البترول استثمارات وتقنيات عالية والتي تتمركز في الدول الصناعية. –سياسات الطاقة في الدول المستهلكة التي تسعى إلى الدفاع عن مصالحها واستراتيجياتها من خلال مفاوضاتها في نظامي التجارة والبيئة العالمي. –قوانين وعلاقات منظمة التجارة العالمية حيث أشارت هذه الأخيرة إلى تقييد صادرات الموارد الطبيعية بهدف الحفاظ عليها إذا كان هذا مرتبطا بتقييد الاستهلاك المحلي.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على : ماجد بن عبد الله منيف، الأوبك نشأتها وتطورها وأهم التحديات التي تواجهها، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، 2008، ص ص 80-85:

ثانيا: أهم الأزمات النفطية:

لقد شهدت أسعار النفط عدة تقلبات بداية من السبعينات إلى غاية وقتنا الحالي(سنة 2016) ،حيث سجلت مجموعة من الصدمات النفطية في سنوات: 1973، 1979، 2004،1986، 2008، 2014 وذلك راجع لأسباب عدة سنخصص لها حيزا من هذه الدراسة لاحقا، وندرج في الجدول الموالي أهم هذه الصدمات النفطية.

جدول رقم 03: أهم الأزمات النفطية

الأزمة النفطية	أسبابها
الأزمة النفطية الأولى: سنة 1973	–في 16 أكتوبر 1973، قامت الأوبك بحظر تصدير النفط إلى الغرب وبالأخص إلى الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا حيث قامت هولندا بتزويد إسرائيل بالأسلحة وسمحت لأمريكا باستخدام مطاراتها لدعم اسرائيل في إطار الحرب العربية الإسرائيلية، حيث قررت الدول العربية استخدام سلاح النفط كجزء من الصراع العسكري، ونتج عن ذلك ارتفاع أسعار النفط. –في 05 نوفمبر 1973خفضت الدول العربية انتاج النفط ب 25% مع إمكانية خفضه ب 5% إضافية حيث ارتفع سعر النفط بشكل كبير إلى أربعة أضعاف ليقفز من 3 دولارات للبرميل الواحد في أكتوبر 1973 إلى 12 دولار للبرميل سنة 1974، واستمر ارتفاع أسعار النفط إلى غاية 1986 .
الأزمة النفطيةالثانية :سنة 1979	ارتفاع أسعار النفط ثانية إثر الحرب العراقية الإيرانية(حرب الخليج الأولى) سنة 1979، وهذا من 13 دولار للبرميل إلى 32 دولار للبرميل.

الأزمة النفطية الثالثة:سنة 1986	شهدت ثمانينات القرن العشرين وفرة نفطية نتيجة زيادة الإنتاج وانخفاض الطلب عليه وهذا بعد أزمة الطاقة 1979وأزمة 1973، إذ تجاوز سعر البرميل 35 دولار، لينخفض السعر في 1986بعد أن بلغ ذروته في عام 1979 من 27 دولار للبرميل إلى أقل من 10 دولارات نتيجة لتباطؤ النشاط الاقتصادي في البلدان الصناعية بسبب أزمتي 1973 و1979. حيث أنه بعد عام 1980 ، نتج عن انخفاض الطلب والإفراط في الإنتاج وفرة وتشبع في السوق العالمي ، مما أدى إلى انخفاض أسعار النفط طيلة ست سنوات بلغت ذروته بانخفاض 46% من الأسعار في 1986.
الأزمة النفطيةسنة 1990	استمرت ستة أشهر فقط ، حيث ارتفعت أسعار البترول لتشصل إلى 50.5 دولار للبرميل وكانت نتيجة لحرب الخليج الثانية ، حيث صاحب انسحاب العراق من الكويت احراق حقول النفط الكويتية مما أدى إلى انخفاض الإنتاج.
الأزمة النفطية 1998	الاختلال الكبير في العرض والطلب أدى إلى تدهور أسعار النفط إلى ما بين 9-10 دولارات للبرميلأقرت منظمة أوبك آلية لضبط الأسعار تقضي بتخفيض الإنتاج بواقع 500 ألف برميل يوميا إذا ظل سعر السلة أدنى من 22 دولارا لمدة عشرة أيام عمل متصلة، وزيادته بنفس الكمية إذا ارتفع السعر فوق 28 دولارا للبرميل طوال 20 يوما متصلة لتصل إلى 16 دولار سنة 1999بعد زيادة إنتاج النفط من العراق والتي تزامن مع الأزمة المالية الأسيوية لتصل إلى 35 دولار سنة 2000 ، ثم انخفضت مرة أخرى في نهاية 2001 والذي تزامن مع أحداث 11 سبتمبر 2001.
الأزمة النفطية سنة 2004	في سبتمبر 2004، اتجهت أسعار النفط إلى الارتفاع وبلغت 40-50 دولار للبرميل،تجاوز سعر النفط الخام الخفيف للعقود الآجلة 53 دولار في عقود تسليم نوفمبر و55 دولار في عقود ديسمبر، واستمر هذا الارتفاع ليصل إلى77 دولار في جويلية 2006،ليبلغ 63 دولار في ديسمبر 2006، ليتواصل الارتفاع سنة 2007.
الأزمة النفطية سنة 2008	مع بداية عام 2008 اخترقت أسعار البترول حاجز ال80 دولار للبرميل، حيث وصلت إلى 100 دولار للمرة الأولى في جانفي 2008، لتصل إلى 147.27 دولار للبرميل في 11 جويلية 2008 بعد تصاعد القلق من التجارب الصاروخية الإيرانية، لتنخفض الأسعار بعد ذلك تزامنا مع الأزمة المالية العالمية(نتيجة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث بلغ عدد البنوك الأمريكية التي انهارت سنة 2008 19 بنكا أهمها بنك ليمان براذرز) لتنخفض دون 100 دولار للبرميل للمرة الأولى في 15 سبتمبر ليصل سعر البرميل في 40 دولار في ديسمبر 2008، ليبدأ التعافي تدريجيا في أسعار البترول حيث قدر متوسط سعر النفط الخام بين 2011-2014 سعر 110 دولار للبرميل.
الأزمة النفطية 2014	شهد النصف الثاني من عام 2014 وعام 2015 وفرة في المعروض النفطي مما أدى إلى تدهور كبير في أسعار النفط الخام ليتكرر سيناريو انخفاض الأسعار ورفض السعودية خفض الإنتاج وارتفاع انتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن اتخذت منظمة أوبك في نوفمبر 2014 قرارا بالإبقاء على سقف انتاج دولها الأعضاء عند مستوى 30 مليون برميل في اليوم ليصل سعر سلة خامات أوبك إلى 44.4 دولار في جانفي 2015 بتراجع قدره 59% مقارنة ب شهر جوان 2014 وب 54% مقارنة بسبتمبر 2014 لتفقد الأسعار أكثر من نصف قيمتها الاسمية خلال أربعة أشهر فقط، ليصل إلى أقل من 30 دولار للبرميل سنة 2016 ، حيث كان لهذا الانخفاض آثارا جد سلبية على الدول التي تعتمد عائداتها

بالدرجة الأولى على النفط وعلى رأسها الجزائر ،ليرتفع تدريجيا مؤخرا بشكل طفيف.

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مصادر مختلفة[vi]

وفيما يليشكلا توضيحيا لتقلبات أسعار النفط في الفترة 1960 إلى غاية 2014.

شـــــكل رقـــــم03: الســـــعر الاســـــمي لـــــنفط برنـــــت 1960-2014(معـــــدلات ســـــنوية)

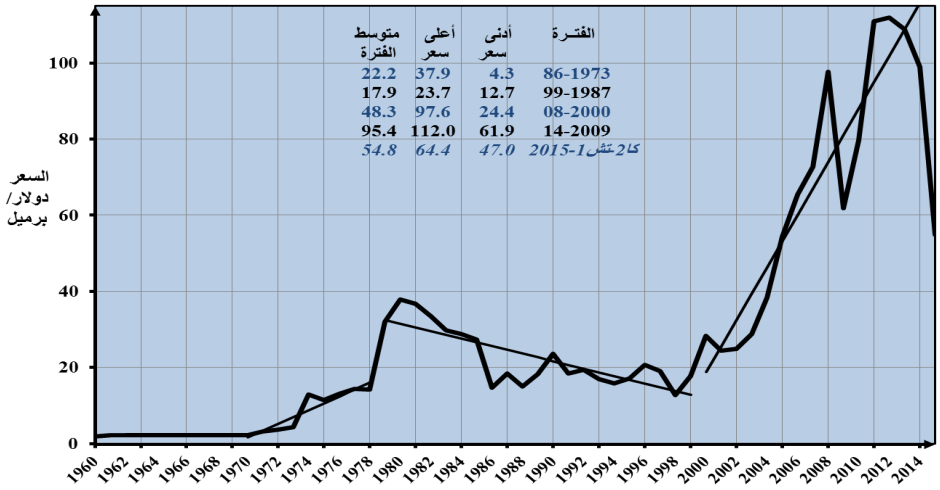

المصدر: علي مزار، آثار انخفاض أسعار النفط على البلدان المصدرة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات "ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان النامية"المنعقدة بتاريخ 7 نوفمبر 2015.

ثالثا:العوامل الكامنة وراء انخفاض أسعار النفط:

تتحكم في أسعار النفط عدة عوامل متشابكة منها ما هو ذو طابع اقتصادي ويتعلق الأمر بمعادلة العرض والطلب وكذا عوامل أخرى منها عوامل جيوسياسية، درجة الاستقرار السياسي وعوامل أخرى سلوكية:

أ-ديناميكية العرض والطلب:

انطلاقا من النظرية الاقتصادية التي تنص على أنه إذا فاق عرض سلعة ما الطلب عليها ينخفض سعرها والعكس صحيح، والنفط كأي سلعة أخرى يتأثر بمستويات العرض والطلب وحجم الفجوة بينهما، كما يتحدد العرض والطلب من خلال جملة من العوامل الخاصة بهما.

ففي حالة النفط باعتباره مورد طبيعي يتأثر مستوى المعروض العالمي منه بالمخزون المثبت المتوفر منه وبالقدرة الانتاجية الراهنة والمستقبلية، وفي المقابل يتحدد مستوى الطلب على النفط بجملة من العوامل منها: درجة الأداء الاقتصادي العالمي عموما وفي بعض الدول المحورية ذات الثقل الاقتصادي العالمي كالولايات المتحدة الأمريكية وبعض الاقتصادات الناشئة كالصين والهند وغيرها، حيث يزداد الطلب على النفط بتحسن أداء الاقتصاد والعكس صحيح ، كما أن الطلب على النفط قد يرتفع في حالة وجود اختلال في إمداداته المستقبلية نتيجة أزمات أو

اضطرابات جيوسياسية أو كوارث طبيعية، إذ يلجأ المشترون إلى زيادة ما بحوزتهم منه تحنبا لنقصانه مستقبلا باعتباره سلعة استراتيجية محورية لاغنى عنها.

ولفهم تفاعلات العرض والطلب على النفط وأثرها في تحديد الأسعار نورد الرسم البياني التالي والذي يوضح كميات الانتاج والاستهلاك على النفط الخام والوقود السائل في العالم خلال الفترة الممتدة من جانفي 2012 إلى ديسمبر 2014 مقارنة بتغيرات الأسعار في الفترة ذاتها.[vii]

شكل رقم04: الانتاج والاستهلاك العالمي من النفط والوقود السائل من جانفي 2012 إلى ديسمبر 2014

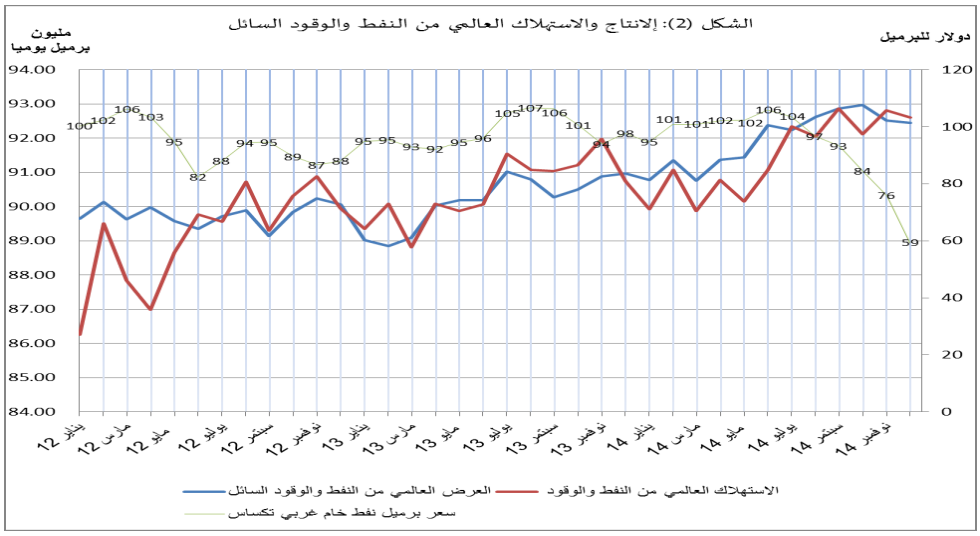

المصدر:أسامة نجوم، مرجع سابق.

إذ يتضح جليا من خلال الرسم البياني أعلاه أن الانتاج والاستهلاك ارتفعا خلال الفترة المذكورة ولكن بدرجات متفاوتة، وهذا نتيجة لتزايد النشاط الاقتصادي في بعض الدول كالصين ، الهند، البرازيل وجنوب افريقيا،إلا أن الملاحظ أنه في فترات يكون العرض أكبر من الطلب ويكون العكس في فترات أخرى، إذ شهدت أسعار النفط انخفاضا محسوسا في منتصف عام 2014 حيث انخفض سعر برميل نفط خام غرب تكساس من 106 دولار للبرميل إلى 59 دولار للبرميل مع نهاية 2014 وهذا نتيجة إلى أن كميات العرض فاقت كميات الطلب، حيث كانت هذه الزيادة في الانتاج من خارج منظمة الأوبك(ارتفاع انتاج منطقة أمريكا الجنوبية من النفط والوقود السائل الصخري) مقابل استقرار انتاج الأوبك.

كما يوضح الرسم البياني التالي تطورات أسعار سلة خامات أوبك من جانفي 2014 إلى فيفري 2016، والتي تجاوزت عتبة 100 دولار للبرميل من يناير إلى غاية جوان 2014 لتنخفض عن ال100 دولار ابتداء من

سبتمبر 2014 لتصل إلى أدنى مستو لها في ديسمبر 2014، ليرتفع بشكل طفيف كحد أقصاه 60دولار للبرميل ليتواصل سيناريو الانخفاض إلى غاية شهر جانفي 2016 في حدود 30 دولار ، لتتحسن الأسعار تدريجيا بداية من شهر فيفري.

شكل رقم05: تطورات أسعار سلة خامات أوبك من يناير 2014إلى غاية فبراير 2016

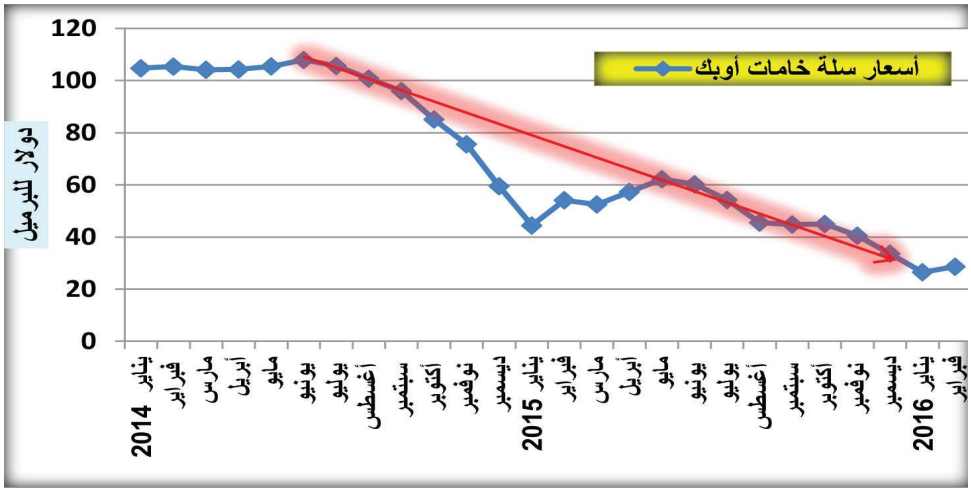

المصدر:www.oapec.org

وتجدر الإشارة إلى أن ديناميكية العرض والطلب قد تعجز لوحدها في بعض الحالات عن تفسير حركة الأسعار، إذ أن ارتفاع العرض وانخفاض الطلب لا يمكن اعتباره المفسر الرئيسي والوحيد للتراجع الحاد في أسعار النفط، فماهي مختلف الأسباب الأخرى الكامنة وراء هذا التدهور في الأسعار؟

ب– عوامل اقتصادية أخرى: نذكر منها:[viii]

1–**الدورة الاقتصادية الرأسمالية**:يعد الانكماش الاقتصادي في كل من أوروبا واليابان وتباطؤ الاقتصاد الصيني باعتبارها أسواق استهلاكية ضخمة للنفط الخام من أسباب انخفاض أسعار النفط، فحسب تقديرات صندوق النقد الدولي بلغ معد النمو الاقتصادي العالمي في حدود 3% لعام 2014 ما يدل على زيادة الطلب على النفط ستكون ضئيلة ما أحدث مضاربة كبيرة على الانخفاض.

2– **ارتفاع قيمة الدولار** أمام العملات الأخرى والذي ساهم كذلك في انخفاض الأسعار ، إذ يتم تسعير النفط بالدولار ومن ثم فإن التقلبات في سعر صرف الدولار تؤثر بدورها على أسعار النفط، فمثلا الهند وغيرها من الدول المستهلكة للنفط نتيجة لارتفاع الدولار لجأت إلى تخفيض وارداتها من النفط الخام مما أدى إلى انخفاض سعر البرميل.

3-**المخزون الاستراتيجي**: ساهم ارتفاع المخزون العالمي من النفط في تخفيض الأسعار والذي كان كخطوة دفاعية لكبح جماح أي زيادة محتملة نتيجة للحروب أو الأزمات المتوقعة في الشرق الأوسط، وعليه انجر عن الزيادة في الاحتياطات من النفط هبوط حاد في أسعار النفط

4-**ارتفاع انتاج النفط الصخري**: إذ بلغ انتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام في أكتوبر 2014 حوالي 8.97 مليون برميل يوميا إضافة إلى ما يعادل 3 ملايين برميل يوميا من سوائل الغاز الطبيعي بسبب تزايد إنتاج النفط والغاز الصخري والذي بلغ 5 ملايين برميل، إذ يوضح الشكل التالي تطور انتاج الولايات المتحدة الأمريكية للنفط الصخري.

شكل رقم06: تطور إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام والنفط الصخري من جانفي 2008 إلى جويلية 2015

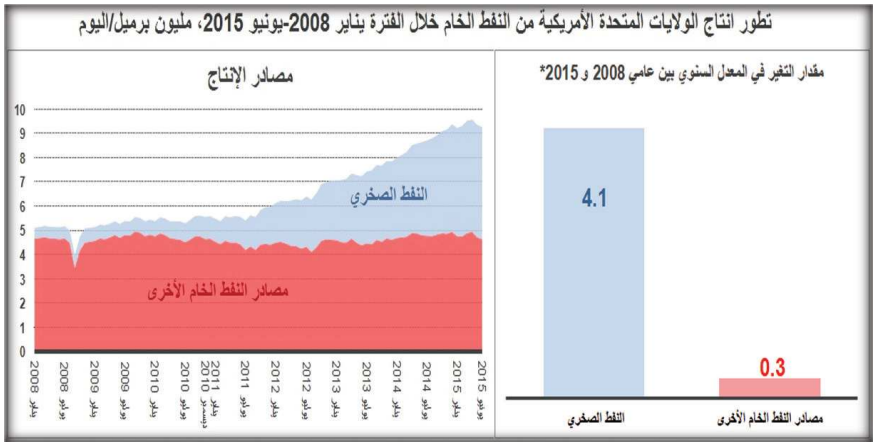

المصدر:منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، دراسة التطورات في أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول الأعضاء، نوفمبر 2015، مرجع سابق.

ج-**عوامل سلوكية**وتتعلق بسلوكيات كبار اللاعبين كالمنتجين والمستهلكين والمضاربين وردات أفعالهم في السوق النفطية والبورصات العالمية، ويتعلق الأمر بسلوك المنتجين وقراراتهم حول كميات الانتاج والبيع للسوق العالمية والسعر الذي يقبلون البيع به لعوامل عدة منها: الرغبة في حماية حصصهم السوقية أمام منافسيهم خاصة عند توفر كميات كبيرة من المعروض ما يجعل العرضين في نوع من حروب الأسعار، تتمثل في تخفيضات على أسعار البيع للتأثير على قدرة منافسيهم على البيع (خاصة في حالة ارتفاع تكلفة الانتاج لدى منافسيهم)، وهذا عملت منظمة الأوبك على تطبيقه مؤخرا لتبرير قرارها في نوفمبر 2014 بعدم تخفيض سقف الانتاج من أجل الدفاع عن أسعار النفط، وهذا في ظل رفض العارضين من خارج الأوبك تخفيض سقوف الانتاج، وفي مثل هذه الحالات تصبح قرارات المعروض النفطي مستقلة عن السعر على الأقل نسبيا، إذ يفسر بعض المحللين استخدام قرارات المعروض النفطي بمعزل عن مستويات الأسعار على أنه أداة لممارسة ضغوط اقتصادية على بعض الدول المنافسة التي قد تتأثر

اقتصادياتها سلبا بانخفاض أسعار النفط والذي من شأنه التأثير في مواقفها السياسية تجاه قضايا معينة التي تتباين فيها من حيث وجهات النظر مع الدول المنتجة الأخرى، على غرار ما يساق مؤخرا بشأن عدم تخفيض الانتاج بأنه محاولة لضرب اقتصاد عدد من الدول مثل ايران روسيا والعراق من أجل التأثير في سياستها المنتهجة تجاه قضايا الشرق الأوسط ومناطق أخرى، وفيما يخص سلوك المستهلكين للنفط ، فإن حاجتهم للنفط تتراوح بين راهنة وآجلة كما تتأثر قراراتهم بالشراء بالسعر السائد وبتوقعاتهم المستقبلية له.[ix]

د-المضاربة: إذ أن المتتبع لأسعار النفط في الأعوام الأخيرة سيدرك أنها مبالغ فيها وأنها ناجمة عن مضاربات نتيجة عن عمليات شراء مفرطة لأسهم وسندات شركات نفطية وعقود شراء وبيع مستقبلية بهدف تحقيق هوامش ربح مغالا فيها عند تجسيد الصفقات، إذ أن عمليات المضاربة غالبا ما ترتبط بعنصر التوقعات حول أوضاع السوق المستقبلية وتغيراته، حيث أنه تبعا لما جاء في تقرير أعده مؤخرا بنك التسويات الدولية أن التغيرات الحادة الحاصلة في أسعار النفط مرآة لعامل التوقعات لدى المستثمرين الماليين في السوق العالمية الذين أصابهم الذعر بعد قرار الأوبك بعدم تخفيض الانتاج اليومي مما دفع بهم إلى بيع الأصول المالية ذات العلاقة بالنفط سيما عقود المبادلات

وهذا ما أدى إلى الانخفاض الحاد في الأسعار، حيث أنه جرت عمليات استبدال عقود النفط وبيعه الطويلة الأجلSWAP

والمفتوحة الأجل بعقود شراء وبيع قصيرة الأجل، إذ سجل في شهر نوفمبر 2014 انخفاض العقود طويلة الأجل في نيمكس غرب تيكساس بنسبة 1.2% وارتفاع العقود القصيرة الأجل بنسبة 26%

وحسب نفس التقرير الذي أعده بنك التسويات الدولية فإن امتناع بعض المنتجين عن تخفيض حجم انتاج النفط يرجع إلى الزيادة الملحوظة في مقدار الديون في قطاع الطاقة الناتجة عن التوسع في عمليات الاستكشاف والحفر والتنقيب ، إذ بلغ متوسط معدل النمو السنوي في حجم ديون قطاع الطاقة خلال الفترة(2006-2014) حوالي 20% في دول الأوبك والدول الناشئة وحوالي 13% في دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي وحوالي 10 % في أمريكا ، حيث أن انخفاض أسعار النفط كان له آثارا سلبية على ميزانيات بعض المنتجين للنفط مما دفعهم لعدم تخفيض الانتاج حفاظا على تدفق العوائد النفطية لتغطية التزاماتهم وهذا ما دفع بالأسعار إلى الانخفاض أكثر فأكثر.[x]

هـ- **عوامل جيوسياسية:** تؤثر الكوارث والحروب والنزاعات في تغيرات سعر النفط، ففي حالة وجود حروب ونزاعات في أماكن الانتاج أو تهديدها لطرق الامداد فإن هذا من شأنه تمثيل ضغوطات تصاعدية على سعر النفط نتيجة لتوقع نقص المعروض في السوق العالمي مع زيادة الطلب وزيادة إقبال المضاربين على شراء الأصول المالية المتعلقة بالنفط مما يؤدي إلى ارتفاع سعره في الأسواق العالمية في نهاية المطاف إلا أنه لا يبدو أن النزاع الدائر في ليبيا والعراق وسوريا قد أثر في حركة الأسعار نحو الصعود نتيجة لوفرة المعروض من خارج الأوبك.[xi]

وعلاوة على الأسباب السالفة الذكر هناك من يرجع انخفاض أسعار النفط إلى نوع من التواطؤ السياسي بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وهذا بغرض استهداف إيران(وإضعاف نفوذها في الشرق الأوسط بشأن برنامجها النووي) وروسيا(لإضعاف اقتصاد روسيا وتشديد العقوبات ضدها بسبب أوكرانيا)، إلا أن السعودية بررت امتناعها عن خفض الانتاج إلى الحفاظ على حصتها السوقية أمام روسيا والبرازيل والولايات المتحدة الأمريكية وكذا من أجل إبطاء انتاج أمريكا من النفط الصخري.[xii]

وعليه يمكن القول بأن انخفاض أسعار النفط كانت نتيجة تظافر وتشابك كل هذه العوامل السالفة الذكر وليس نتيجة لديناميكية العرض والطلب وحدها ، حيث تأثرت ميزانيات الدول المنتجة للنفط بشكل متفاوتة، فهل سيطرح انخفاض أسعار النفط بديل الطاقات المتجددة؟

رابعا:النفط وبديل الطاقة النظيفة (الطاقات المتجددة):

تتجه العديد من دول العالم إلى تطوير مصادر الطاقة المتجددة فيها، إلا أن مخاطر الربط مع شبكات توزيع الطاقة الكهربائية أدت إلى تباطؤ في استخدام الطاقات المتجددة، وخاصة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إذ أنه حسب تقرير وكالة الطاقة الدولية سيرتفع توليد الطاقة الكهربائية من مصادر الطاقة المتجددة بمعدل 5.4% سنويا ليصل إلى 7310 تيراواط ساعة في عام 2020، بينما سيكون هذا القطاع أكثر نشاطا في الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتي يتوقع أن تمتلك 70% من إجمالي الطاقات المتجددة في عام 2020.[xiii]

حيث يمكن تعريف الطاقات المتجددة على أنها تلك المصادر التي تتمتع بطابع التجدد والديمومة، أي أن مخزونها غير قابل للنفاذ مهما استهلك منه، ونميز بين: مصادر تحتاج إلى مستوى تكنولوجي في متناول أغلب دول العالم وهي قيد الاستخدام، ومصادر أخرى تتطلب تكنولوجيا رفيعة وهي ما تزال في مرحلة الأبحاث والتجارب.[xiv]

ويوضح الرسم البياني التالي نسبة مساهمة مصادر الطاقة المتجددة في إجمالي كمية الطاقة المولدة في العالم من 1990إلى غاية 2012، حيث تراوحت هذه النسبة بين 12.4%(2004-2006)إلى 13.1% سنة 2009 لتستقر عند 13%في سنوات 2010-2012 .

شكل رقم07: نسبة مساهمة مصادر الطاقة المتجددة في إجمالي كمية الطاقة المولدة في العالم من 1990–2012

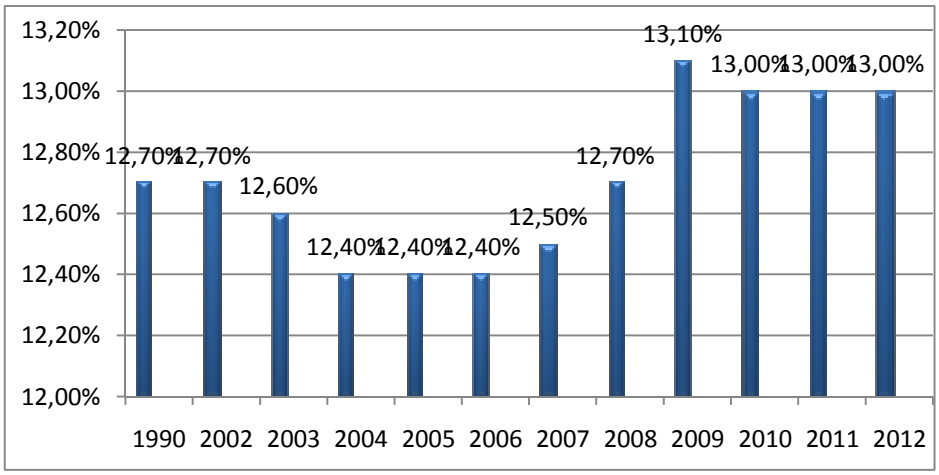

المصدر: تقرير الأمين العام 2014، مرجع سابق.

ندرج فيما يلي أهم مصادر الطاقات المتجددة ومنها: الطاقة الشمسية، الطاقة الكهرومائية، الطاقة الهوائية، طاقة الحرارة الجوفية، والطاقة النووية:

أ–الطاقة الشمسية:

والتي تصنف على أنها من أولى الطاقات المتجددة والبديلة للنفط لما تتميز به من خصائص تميزها عن الطاقات المتجددة الأخرى، ويقصد بالطاقة الشمسية الضوء المنبعث والحرارة الناتجة عن الشمس، إذ تبلغ كمية الإشعاع الشمسي الواصل للأرض 1.36 كيلو واط/المتر المربع وأن حوالي 50 % منها تنعكس في الفضاء، و15% منها تنعكس على سطح الأرض و35% يمتص من قبل الهواء والماء والأتربة، إذ أن للطاقة الشمسية خصائص وهي:تعد أكثر مصادر الطاقة وفرة، توفر عنصر السليكون اللازم لاستخدام هذه الطاقة بكميات كبيرة، تعتبر طاقة نظيفة وغير ملوثة، كما أن هناك اختلاف شدة الإشعاع الشمسي من مكان لآخر ومن زمان لآخر وحسب التموقع من خط الاستواء، كما أن للطاقة الشمسية استخدامات عدة هي: التسخين الشمسي، الطبخ الشمسي والتكييف الشمسي والإنتاج الكهربائي.[xv]

ففي الإمارات وتطبيقا لاستراتيجية "دبي المتكاملة للطاقة" تسعى إلى تنفيذ المرحلة الثانية من مجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية بطاقة 100 ميغاواط وفق نظام المنتج المستقل والمتوقع بدء تشغيلها بحلول عام 2017، إذ يعد مجمع محمد بن راشد للطاقة الشمسية أحد أكبر مشاريع الطاقة المتجددة في المنطقة باستثمارات تصل إلى 12 مليار درهم وستصل قدرته الانتاجية إلى 1000ميغاواط عند اكتمال جميع مراحله، هذا وبلغت الطاقة الإنتاجية للمشروع في المرحلة الأولى 13 ميغاواط وتم ربطها بشبكة كهرباء ومياه دبي التي تغطي جميع مناطق الإمارة، كما تم تدشين مشروع البحرين التجريبي للطاقة الشمسية في البحرين عبر تركيب أكبر محطة للطاقة الشمسية

الذكية في الشرق الأوسط والتابعة لشركة نفط البحرين وهو مشروع بطاقة 5 ميغاواط ويهدف لأن يولد 8000 ميغاواط حيث قدرت تكلفة المشروع 25 مليون دولار،كما وقعت وزارة الطاقة والثروة المعدنية في الأردن على 12 اتفاقية لشراء الطاقة الكهربائية مع عدد من الشركات الاستثمارية لمشاريع الخلايا الشمسية لتوليد الكهرباء وذلك ضمن المرحلة الأولى للعروض المباشرة لمشاريع الطاقة المتجددة باستطاعات مختلفة بلغ مجموعها 200 ميغاواط ساعة، كما بدأت سلطنة عمان هي الأخرى المشروع التجريبي للطاقة الشمسية والذي تبلغ سعته 303 كيلوواط.[xvi]

ب–الطاقة الكهرومائية:

بدأ استخدام المياه لتوليد الطاقة الكهربائية في دول عديدة مثل النرويج والسويد وكندا والبرازيل، حيث تقام محطات توليد الطاقة على مساقط الأنهار وتبنى السدود الاصطناعية لتوفير كميات كبيرة من المياه لضمان تشغيل هذه المحطات بصورة دائمة، ونشير إلى أن الطاقة المائية تعتمد على شدة الجاذبية الأرضية ومدى ارتفاع المياه من معمل التوليد، وإضافة إلى الطرق المعروفة لتوليد الكهرباء من الطاقة المائية تسعى بعض الدول كبريطانيا وفرنسا إلى الاستفادة من الطاقة الموجودة في العوامل المائية الطبيعية كالمد والجزر وقوة تلاطم أمواج البحر، وتفاوت درجة الحرارة في البحار الاستوائية بين سطح المياه والأعماق. كما تعد الطاقة المائية أقل خطرا على البيئة مقارنة بمعامل الكهرباء الحرارية التي تعمل بالوقود العضوي(الفحم والنفط) أو النووي.[xvii]

تشكل الطاقة الكهرومائية أحد المصادر الهامة التي تساهم بنحو 15% من إجمالي إنتاج الطاقة الكهربائية في العالم، إذ تعتبر الصين والبرازيل والولايات المتحدة وروسيا وكندا أكبر خمس دول من حيث سعة التوليد المعتمدة على المصادر المائية وتأتي بعدها كل من الهند والنرويج واليابان وفرنسا وتركيا، كما أن هناك بعض الدول التي تولد أكثر من 50% من طاقتها الكهربائية باستخدام الطاقة الكهرومائية ومنها أيسلندا، البرازيل، كندا ، نيبال وموزمبيق، إذ تم إضافة 27–30 جيغاواط من الطاقات الكهرومائية الجديدة إلى السعة العالمية عام 2012 إضافة إلى 2–3 جيغاواط من الطاقة الكهرومائية المخزنة، حيث قدرت وكالة الطاقة الدولية إجمالي سعة الطاقة الكهرومائية في العالم بحوالي 1135 جيغاواط ساعة في عام 2013.[xviii]

وتحتل مصر المرتبة الأولى بين الدول العربية من حيث حجم الطاقة الكهرومائية المركبة فيها ب 2942 ميغاواط في عام 2011، تليها العراق ،بينما تحتل الأردن المرتبة الأخيرة ب12 ميغاواط وهذا حسب إمكانيات كل دولة خاصة فيما يتعلق بالثروة المائية وهذا كما يوضحه الجدول التالي.

جدول رقم04: الطاقة الكهرومائية في الدول العربية حتى مطلع 2012 (الوحدة ميغاواط)

الدول الأعضاء في أوابك		الدول غير الأعضاء	
الدولة	الطاقة الكهرومائية	الدولة	الطاقة الكهرومائية
مصر	2942	المغرب	**1265**

العراق	2273	السودان	**575**
سوريا	1505	لبنان	**280**
الجزائر	278	الأردن	**12**
تونس	70		

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على: تقرير الأمين العام 2014

إلا أن نسبة الطاقة الكهرومائية المركبة في الدول العربية إلى إجمالي الطاقة الكهرومائية المركبة في العالم لا تزيد عن 0.76%بالنسبة للدول الأعضاء في أوابك وتقل عن 1% بالنسبة لجميع الدول العربية والتي تعتبر نسبة جد متواضعة.[xix]

ج–الطاقة الهوائية:

وهي الطاقة المستمدة من حركة الهواء والرياح، ومع تزايد دور الطاقة في التقنية والتنمية الاقتصادية وارتفاع أسعارها في القرن العشرين والقرن الواحد والعشرين مما أدى إلى جدية الاهتمام بالرياح كمصدر متجدد للطاق، حيث نجحت هولندا في استخدام طواحين الهواء لتجفيف مناطق واسعة من ماء البحر وتحويلها إلى أراضي زراعية، كما كانت الدنمارك من أوائل الدول التي استخدمت طاقة الرياح في توليد الكهرباء وزاد اهتمام الدول الأخرى بطاقة الرياح.[xx]

وتنقسم طاقة الرياح إلى نوعين: هما طاقة الرياح على اليابسة وطاقة الرياح في المغمورة، هذا وتعد تقنية استغلال طاقة الرياح على اليابسة تقنية ناضجة، حيث ظهرت في السنوات الأخيرة عنفاتريحية تعمل ضمن المناطق ذات سرعات الرياح المنخفضة،

إذ ارتفع إجمالي طاقة الرياح المركبة في العالم عام 2013 بنسبة 12.4% عن عام 2012، حيث وصل إلى 319907ميغاواط، وتركز 38% منها في أوروبا، تلتها دول آسيا والباسيفيك(37.5%)، ثم أمريكا الشمالية(22.2%)، وباقي دول العالم(0.2%)، هذا وقدرت مساهمة طاقة الرياح في توليد 19.4% من إجمالي الطاقة المولدة من المصادر المتجددة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 2013، بينما تمثل طاقة الرياح المركبة في الدول العربية نسبة ضئيلة جدا من إجمالي الطاقات المركبة في العالم، إلا أن عام 2014 شهد تحرك بعض الدول العربية نحو مشاريع استغلال طاقة الرياح منها سلطنة عمان(توقيع اتفاقية مع شركة أبو ظبي لطاقة المستقبل لإنشاء مشروع لمحطة ريحية لتوليد الكهرباء بسعة 50 ميغاواط)، الأردن(وقعت وزارة الطاقة والثروة المعدنية على عقد مع شركة إلكنورلبناء مزرعة ريحية تتضمن 33 عنفة طاقة كل منها 2 ميغاواط)،و والمغرب(توقيع عقد مع شركة جنرال الكتريكلانشاء مزرعة ريحية بطاقة 100 ميغاواط).

هذا وتتباين الاستثمارات في مجال طاقة الرياح على اليابسة بشكل كبير من دولة إلى أخرى، حيث سجلت أقل تكلفة لهذا النوع من الطاقة في عام 2013 في كل من الصين والهند والتي قدرت ب1.2 مليون دولار/كيلوواط،

بينما سجلت أعلى كلفة في اليابان والتي بلغت 2.5 مليون دولار/كيلوواط، أما في أمريكا وأوروبا فقد تراوحت الكلفة ما بين 1.7–2 مليون دولار/كيلوواط[xxi]

د–طاقة الحرارة الجوفية:

تستثمر طاقة الحرارة الجوفية في 23 دولة فقط في العالم ، حيث ارتفع إجمالي الطاقة المركبة من طاقة الحرارة الجوفية بمعدل 29 % من 9.09 جيغاواط إلى 11.7 جيغاواط خلال عشر سنوات(2003–2013)، إذ يتوزع حوالي 79% منها على 6 دول، حيث تعود المرتبة الأولى إلى أمريكا بطاقة مركبة تبلغ 3442 ميغاواط، تليها الفلبين(1868ميغاواط)، كما ارتفع إجمالي الطاقة المركبة من طاقة الحرارة الجوفية في دول العالم مجتمعة بين نهاية عامي 2012 و2013 بنسبة 3.1%، وأعلى نسبة زيادة بين دول العالم حازت عليها تركيا بنسبة زادت عن 98%(من 114 ميغاواط عام 2012إلى 226 ميغاواط في نهاية 2013).[xxii]

هـ–الطاقة النووية:

تنتج الطاقة النووية من تفاعل ناتج عن الانشطار النووي أو الاندماجالنووي إذ يتم في الحالة أولى قذف نواة بنواة أخرى ينتج عنها سلسلة من الانشطارات المصحوبة بتحرير طاقة حرارية هائلة، أما الحالة الثانية فتنتج عن تحويل نواتين من الهيدروجين إلى الهيليوم مما ينتج عنه أيضا تحرير كميات هائلة من الطاقة، حيث تستغل الخصائص الفيزيائية للتفاعل النووي من خلال استخدام الحرارة الناتجة في تسخين الماء وتحويله إلى بخار يحرك توربينات ضخمة يؤدي دورانها إلى توليد الكهرباء .[xxiii]

لكن مشكلة هذه المفاعلات النووية تكمن في نفاياتها المشعة واحتمال حدوث تسرب إشعاعي أو انفجار المفاعل كما حدث في مفاعل تشيرنوبل الشهير عام 1986 ثم كارثة فوكوشيما عام 2011 حيث بدأ العالم يتراجع عن الطاقة النووية باستثناء الصين.[xxiv]

خامسا:واقع الطاقات المتجددة في الجزائر:

تتوفّر الجزائر على إمكانيات طبيعية هائلة في هذا المجال، بامتلاكها لأحد أكبر مصادر الطاقة الشمسية في العالم، و تنوي الاستثمار بكثافة في محطات الطاقة الشمسية، خاصة و أنّها تتمتع بإمكانيات هائلة لإنتاج و تصدير الطاقة الشّمسية باعتبار تلقيها نور الشمس الساطعة لأكثر من 3000 ساعة سنوي، هذا وقد أظهرت الجزائر اهتمامها في استعمال الطاقة المتجددة في أولى سنوات الاستقلال وقد تجسدت تلك الرغبة في إنشاء عدد من الهيئات والمؤسسات المتخصصة في تشجيع البحث والتطوير ، و يتضمن البرنامج الوطني للطاقات المتجددة الذي صادق عليه مجلس الوزراء في فيفري 2011 الإدخال التدريجي للطاقات البديلة لاسيما الشمسية بفرعيها (الحرارية و الضوئية الفولطية) فيإنتاج الكهرباء خلال العشرين سنة المقبلة.

المستدامةrabia050720110451 . وتجسد أول مشروع للطاقات المتجددة في الجزائر في حاسي الرمل بإنشاء محطة هجينة لإنتاج الكهرباء تجمع بين الشمس والغاز في تجربة رائدة لفرع) NEAL الجزائر للطاقة الجديدة) ، وقد كلف الاستثمار الذي ساهمت في تصميمه وانجازه إحدى الشركات الاسبانية 315.8 مليون اورو وينتظر أن ينتج نحو 15 ميغاواط ،كما تمكنت مؤسسة سونلغاز من ربط 1000 عائلة في 20 قرية منتشرة في أربع ولايات صحراوية جنوب الجزائر بالكهرباء الشمسية بعد أن تم تزويد مساكنهم بالعتاد اللازم لاستغلال الطاقة الشمسي، كما تمت دراسة حقول الرياح التي تنتشر في الجزائر من أجل تحديد معدلات السرعة فيها وتقدير أهلية هذه الأماكن لاستقبال محطات توليد للطاقة المستمدة من الرياح عوضا عن تلك التي تعمل بالديازل، إلا أن الحصة الكبرى من الاهتمام موجهة للطاقةالشمسية حاليا

كما أبرمت الجزائر العديد من عقود الشراكة مع الجانب الأوروبي، من بينها مذكّرة تفاهم مع الجانب الألماني حول الطاقة المتجدّدة وحماية البيئة في 2009، بالإضافة إلى مشروع بناء محطّة الطاقة الهجينة مع شركة "أبينير الإسبانية، إضافة الى عقد الشراكة الجزائري الألماني الأخير القاضي بإنشاء وحدة انتاجية برويبة لإنتاج الصفائح الشمسية وكذا مذكرة التفاهم الممضية بين سونلغاز ومفوضية الاتحاد الاوروبي التي تهدف إلى تعزيز مبادلات الخبرات التقنية و دراسة سبل و وسائل اقتحام الأسواق الخارجية و الترقية المشتركة لتطوير الطاقات المتجددة في الجزائر و في الخارج

ويوجد بالجزائر 14 محجرة لرمل السيليس، الذي يعد المادة الأساسية الأولى لصناعة الصفائح الشمسية يجري استغلالها حاليا، و11 مستثمرا، منهم ثمانية خواص وثلاث تابعين للقطاع العمومي،و ينتظر أن يبلغ إنتاج الكهرباء انطلاقا من مختلف الطاقات المتجددة التي تنوي الجزائر تطويرها خلال الفترة 2011-2030 نحو 22.000 ميغاواط في أفق 2030 أي ما يعادل 40 بالمائة من إنتاج الكهرباء الإجمالي، كما تهدف الجزائر إلى تصدير 10.000 ميغاواط من 22.000 ميغاواط تم برمجتها خلال العقدين المقبلين،في حين توجه 12.000 ميغاواط لتلبية الطلب الوطني على الكهرباء[xxv].

استعرضنا مختلف العوامل التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط كما أثرنا قضية الطاقة النظيفة أو الخضراء فماذا عن مستقبل النفط في الاقتصاد الجزائري وهل سيجد مخرجا لتعويض الانخفاض في الجباية البترولية؟ أم سيتجه إلى بديل الطاقة المتجددة؟

سادسا: تأثير انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري:

أ-قطاع المحروقات في الجزائر:

لعب قطاع المحروقات دورا رئيسيا في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر إذ أنه يساهم بنسب مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي، إذ تمول الجباية البترولية أكثر من 97% من الميزانية العامة للدولة.حيث مر قطاع المحروقات بعدة مراحل وفقا للمراحل الانتقالية التي مر بها الاقتصاد الجزائري:[xxvi]

1–قطاع المحروقات قبل الاستقلال:ترجع أولى محاولات البحث والتنقيب عن البترول إلى عام 1913 في الإقليم الغربي من منطقة غليزان من طرف الشركات الفرنسية، وفي سنة 1946 اكتشفت شركة بترول"الصور" الفرنسية أول حقل بترولي في "قطراني" ثم حقل "برقة" بالقرب من عين صالح عام 1952، حيث سعت الشركات الفرنسية والأجنبية إلى الحصول على امتيازات للبحث والتنقيب، وحقيقة نجحت هذه الشركات في سلسلة من الاكتشافات بدأت بحقل"إيجلس" عام 1954 و"حاسي مسعود" سنة 1956 والذي اكتشف من طرف شركة البترول الفرنسية–الجزائر– والشركة الأهلية للتنقيب عن بترول الجزائر واستغلاله–ريبال–، بالإضافة إلى حقول أخرى وهي عجيلة، تقنتورين، وزارزاتين المكتشفة من طرف شركة البحث عن بترول الصحراء واستغلاله ويصنف بترول جميع هذه الحقول على أنه من النوع الجيد والذي تنخفض فيه نسبة الكبريت، ونشير إلى أن الأهداف الاستعمارية والاستغلالية لفرنسا تمت صياغتها في شكل مواد صدرت باسم قانون البترول الجزائري رقم 1111/58 في 1958/11/22 بهدف سلب الثروات البترولية الجزائرية.

2–قطاع المحروقات خلال الفترة 1962–1999:تميزت هذه الفترة بإبرام عدة اتفاقيات وإصدار قوانين لترقية القطاع أهمها:

–اتفاقية إيفان: والتي تضمنت إبقاء النصوص المتعلقة بقانون البترول الصحراوي، استثمار الثروات البترولية في إطار مشترك من خلال الهيئة الفنية لاستغلال ثروات باطن الأرض، واعتماد الفرنك الفرنسي في عملية تسديد قيمة المنتوجات البترولية، بالإضافة إلى إشراف هيئة تحكيم دولية على عملية الفصل في المنازعات البترولية ، إلا أن هذه الاتفاقية لم تنجح في تحقيق السيطرة الوطنية على الثروات غير أن أهم ما تجسد بعدها هو إنشاء الشركة الوطنية للبترول "سوناطراك" في 31 ديسمبر 1963.

–اتفاقية جويلية 1965: والتي مثلت تعاون جزائري فرنسي وتضمنت: رفع نسبة الضريبة من 50% إلى 53% لتصل إلى 55% سنة 1969، إلتزام فرنسا بالمساهمة في التطوير الصناعي بالجزائر مع زيادة استثمارات الشركات في عمليات التنقيب والبحث، إلغاء نسب الاستهلاك ووضع نظام جديد يتوافق مع ماهو معمول به في الدول المنتجة، رفع حصة الجزائر إلى النصف في شركة الفرنسية مع تعيين رئيس للشركة من الجزائر إضافة إلى التنازل عن الحصة الخاصة بالشركة في معمل تكرير البترول بالجزائرS.N.RIBAL

بنسبة 10%، سيطرة الجزائر على الغاز الطبيعي ، استحداث نظام المشاركة التعاونية الجزائرية الفرنسية، حيث ساهما هذه الاتفاقية في تزايد دور شركة سوناطراك، إلا أن هذه الأخيرة كانت تفتقر لوسائل الحفر والتنقيب إذ تم

تكليف شركات أجنبية بذلك، الأمر الذي أدى إلى تأسيس مجموعة من الشركات المختلطة، على رأسها شركة ألفور(تمتلك فيها سوناطراك 51 % و 49% لشركة وبنفس النسبة امتلكت سوناطراك جزء من شركات أخرى منها ألجيو، ألريف، ألسترا..sedco الجنوب الشرقي للتنقيب الأمريكية

– التأميم:والتي كانت على مرحلتين ،حيث تضمنت الأولى: فرض رقابة على شركتين أمريكيتين للتوزيع والتكرير من خلال شبكة البيع التابعة لشركة بريتش بتروليوم سنة 1976، تولي شركة سوناطراك دور المتعهد الرئيسي للأعمال وملكية الدولة للغاز الطبيعي بإبرام اتفاقية جيتي (19 أكتوبر 1967)،إصدار مجموعة من قرارات تأميم للشركات الأجنبية سنة 1970، زيادة سعر برميل البترول إلى دولارين و95 سنتا(1970/7/21)، أما المرحلة الثانية وفي سبيل البحث عن تأكيد الاستقلال السياسي بالاقتصادي كان قرار التأميم من خلال خطاب الرئيس الراحل هواري بومدين الذي أصدر عدة قرارات (نفذت ابتداء من 1971/02/24) أهمها رفع نسبة المشاركة الجزائرية في كل الشركات الفرنسية إلى 51% وتأميم حقول الغز الطبيعي والنقل البري أي كل الأنابيب البترولية، كما تم تحويل الدفع من الفرنك السويسري إلى الدينار الجزائري وفتح المجال أمام اليد العاملة الوطنية في هذا المجال.

وبهذا تم ربط التنمية الاقتصادية في الجزائر بعائدات قطاع المحروقات، حيث خصصت استثمارات ضخمة لهذا القطاع(2.3 مليار دولار من المبالغ المخصصة للاستثمار في المخطط الثلاثي 1967-1969، و 9 ملايير دولار في المخطط الرباعي 1970-1973) مما ساهم في زيادة انتاج المحروقات، إذ سجلت فترة السبعينات ارتفاع العائدات البترولية بارتفاع أسعار النفط بسبب الانتصار العربي في حرب أكتوبر 1973، وأحكمت سوناطراك سيطرتها على جميع مراحل الإنتاج البترولي ب 100% على أهم الحقول الجزائرية ويتعلق الأمر بحقل حاسي مسعود.

3-قطاع المحروقات في ظل إصلاحات 2000-2005:

شهد قطاع المحروقات إصلاحات جد هامة في هذه الفترة من خلال قيام الدولة باستحداث قوانين ومؤسسات مكنتها من استرجاع صلاحياتها بصفتها مالكة للثروة الطبيعية ومحرك للاستثمارات، حيث تمت المصادقة على مجموعة من القوانين أهمها القانون رقم 99-09(28 جويلية 1999) المتعلق بالتحكم في الطاقةوالذي تضمن ترشيد الطاقة وتطوير الطاقات المتجددة، والقانون 05-07(28 أفريل 2005) الخاص بقطاع المحروقات وأهم ما تضمنه رفع الاحتكار في استغلال منشآت نقل المحروقات وفتح المجال للاستثمار مع السماح للمتعاملين باستغلال شبكة النقل بالأنابيب وتوسيع المنافسة وعدم التمييز بين المتعاملين العموميين عند منح الرخص وكذا تكثيف الاهتمام بالبيئة وغيرها.

كما عملت الحكومة على تطوير مصادر الطاقة من خلال تطوير جهود البحث(إبرام 40عقد مع الشركاء الأجانب من خلال ست مناقصات دولية، حفر أيضا 240 بئر، تسجيل 51 اكتشاف للمحروقات) وزيادة

الاحتياطات المؤكدة وتحسين إنتاجية المكامن(قدرت احتياطات المحروقات المؤكدة ب 11.35 مليار برميل من البترول الخام و4550 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي إلى غاية 2005/1/1) كما تم العمل على تطوير الهياكل القاعدية فيما يتعلق بالتكرير وتمييع الغاز والنقل (صناعة التكرير في الجزائر تعتمد على 4 مصاف أساسية هي سكيكدة، أرزيو ، الجزائر العاصمة وحاسي مسعود بطاقة تكرارية إجمالية 22 مليون طن في السنة، حيث تم إعداد برنامج لتأهيل وتحديث الوحدات التكرارية للفترة 2005-2008 بمبلغ يصل إلى 1.2 مليار دولار ، أهم هذه المشاريع هيليوم سكيكدة ومصفاة أدرار).

-كما تمكنت الجزائر من الانضمام إلى الكثير من المنظمات الإقليمية والدولية منها الأوبك والأوابك، وتعتبر أهم الأعضاء كما تمت AFRECوهي مقر للجنة الإفريقية للطاقةAPPAالمؤسسين لجمعية الدول الافريقية المنتجة للبترول

المصادقة على إتفاقية شراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في إطار التعاون في مجال الطاقة والمناجم، حيث عرفت سوناطراك اتفاقيات تعاون وشراكة في هذا المجال، إذ تعمل في الجزائر أمثر من 50 شركة عالمية للنفط والغاز إذ وصلت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما بين 200-2005 حوالي 10 مليار دولار.

ونظرا للأهمية البالغة للعائدات النفطية ، تجسدت الإصلاحات التي باشرتها الجزائر في هذا المجال في إنشاء صندوق ضبط الموارد فما مدى أهميته؟

ب-صندوق ضبط الموارد:

على غرار الدول المنتجة والمصدرة للبترول التي قامت بإنشاء صناديق سيادية لمواجهة إي اختلالات مالية وإن تعددت مسمياتها إلا أنها تشترك في أهدافها، عملت الجزائر هي الأخرى على إنشاء صندوق ضبط الموارد سنة 2000في فترة اتسمت بارتفاع العائدات البترولية نتيجة ارتفاع أسعار البترول، والذي ساهم في تحويل حالة العجز في الميزانية(الذي قدر سنتي 1998 و1999 ب101.3 مليار و 11.2 مليار دينار) إلى فائض وصل إلى 400 مليار دينار سنة 2000، وبذلك اتخذت الحكومة إجراءات ومعايير صارمة في إعداد الميزانية العامة للدولة التي اعتمدت على سعر مرجعي حدد ب19 دولار للبرميل بفارق وصل إلى 9.5 دولار للبرميل بين السعر المرجعي والسعر السوقي، هذا الفائض الذي تم امتصاصه من خلال انشاء صندوق ضبط الموارد والذي يتولى تلك المهام ، وإتماما لعمل الصندوق تم تعديل بعض القواعد والأسس من خلال قانون المالية لسنة 2004 وفقا للمادة 66 من قانون 23-22 المؤرخ في 28 ديسمبر2003 التي نصت على تعديل المادة 10 من القانون 2000-02 المؤرخ في 27 جوان 2000 بحيث يضاف إلى باب الإيرادات تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير المديونية الخارجية.

هذا ويمثل صندوق ضبط الموارد أداة مالية هامة للاقتصاد الجزائري خاصة في السنوات الأخيرة، إذ يتضح جليا دوره في التقليل من مديونية الدولة، ضبط العائدات البترولية وتوجيهها لخدمة مصالح الاقتصاد الوطني، تغطية العجز في الميزانية العامة وتحويل العجز إلى فائض، ازدواجية أدوار الصندوق حسب أهدافه إما كصندوق ضبط وتثبيت

يهتم بمعالجة مشكلات تقلب الإيرادات النفطية وسوء تقديرها أو كصندوق إدخار يستخدم في إذخار جزء من إيرادات النفط للأجيال المقبلة.

ج–أشكال استثمار الفوائض البترولية: إن معظم الفوائض البترودولارية مستثمرة إما في أذونات الخزانة الأمريكية أو غيرها من الأدوات قصيرة الأجل أو أنها مودعة في بنوك أمريكية أو أوروبية: والموزعة بالشكل التالي:48% في شكل ودائع مصرفية في بنوك الدول الصناعية، 20% في شكل محافظ مالية واستثمارات مباشرة، 12% في شكل أوراق حكومية من سندات وأذونات خزانة، 13% منها مقدمة في شكل قروض للدول النامية، 4.6% منها مقدمة في شكل قروض لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

كما يوجه جزء من هذه الفوائض المستثمرة خارجيا إلى تنمية احتياطات دول الأوبك من الذهب والعملات الحرة لدى المؤسسات النقدية الدولية وكذا زيادة الواردات من السلع الاستهلاكية والكمالية.[xxvii]

وفي سنة 2007 وظفت الجزائر ما قيمته 43 مليار دولار من الاحتياطات الأجنبية في سندات الخزانة الأمريكية بمعدل فائدة لا يتجاوز 2%، بالإضافة إلى توظيف جزء من هذه الاحتياطات في بنوك خاصة.[xxviii]

د–تطور انتاج النفط والصادرات الجزائرية:

2500 مليون طن هي قيمة احتياطات الجزائر عام 2014 من النفط السائل المكافئ(56% منها احتياطات ثابتة)، و4500 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي(60% احتياطات ثابتة) أما بقية الاحتياطات فهي من النوع المحتمل والممكن.

وقد بدأ انخفاض إنتاج النفط والغاز منذ عام 2007 مع انتعاش طفيف في الفترة 2014-2015 كما هو مخطط له ، حيث وصل الإنتاج الأولي الإجمالي إلى 195 مليون طن من النفط المكافئ سنة 2014 صدر منه 102.7 مليون طن واستهلك منه 47.3 مليون طن في السوق الداخلية والفرق هو استهلاك المنشآت النفطية وإعادة ضخ الغاز الطبيعي لتحسين استرجاع المحروقات السائلة والمحافظة على الضغط في الحقول، كما بلغ إنتاج المحروقات السائلة سنة 2014 1.4 مليون برميل يوميا منها 1.1 مليون برميل من النفط الخام حيث وصل الإنتاج الإجمالي للمحروقات السائلة إلى 77.1 مليون طن سنويا صدر منها 35.7 مليون طن أي ما يعادل 46.3% ، إذ يستهلك الفرق في السوق الوطنية وقودا وموارد طاقة أو مواد خام في الصناعات البتروكيماوية.

كما شهد الانتاج الإجمالي للغاز الطبيعي انخفاضا منذ عام 2007 وبدأ يستقر عام 2014، حيث وصل عام 2014 إلى 131 مليار متر مكعب استهلك منه ذاتيا في الحقول أو المنشآت 45 مليار متر مكعب و35 متر مكعب في السوق الداخلية وصدر منه 48 مليار متر مكعب.

كما تمثل إيرادات الصادرات الجزائرية من النفط والغاز نحو 98% من جملة الإيرادات والتي تغطي أغلبية الواردات، حيث عرفت هذه الإيرادات انخفاضا طفيفا بين عامي 2012 و2013 بينما كانت قيمة الانخفاض

كبيرة في 2014 و 2015نتيجة تدني أسعار النفط وهذا ما من شأنه التأثير بشكل محسوس في أرصدة الميزانية الجزائرية.

واستقرت ميزانية التسيير والتجهيز عند نحو 90 مليار دولار أي 40% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين انخفضت الإيرادات العادية بشكل طفيف بين عامي 2013 و2014 والتي تغطي أقل من 50% من نفقات التسيير منذ عام 1990، إذ قد يصل عجز الميزانية إلى 18% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2015 بعد أن كان 21% سنة 2014.

وارتفع عجز الميزانية التجارية مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي من -4.4 % عام 2012 إلى -7.1% عام 2014 ويقدر أن يبلغ

-12.1 % عام 2015، إذ يتم تمويل العجز في الخزينة العمومية منذ عام 2006 من صندوق ضبط الموارد استنادا إلى فائض صادرات النفط عندما كان سعر البرميل جد مرتفع، إلا أن ارتفاع حجم الواردات وعجز الميزانية من سنة لأخرى عرف هذا الصندوق انخفاضا بلغ نحو 40% عام 2014 مقارنة بعام 2012 أي من 75 مليار دولار إلى 45 مليار دولار.

كما بلغت احتياطات الصرف 194 مليار دولار عام 2013 نتيجة سداد كامل الديون الخارجية للجزائر عام 2004، إذ تراجعت هذه الاحتياطات إلى 179 مليار دولار عام 2014 والتي قد تبلغ 160 مليار دولار عام 2015، ضف إلى ذلك أن الاقتصاد الجزائري تأثر سلبا نتيجة انخفاض سعر برميل النفط وارتفاع الدولار خلال الفترة 2014-2015 حيث انخفضت قيمة الدينار الجزائري بنحو 25%.[xxix]

وإجمالا كان لتراجع أسعار النفط آثارا جد سلبية على الاقتصاد الجزائري خاصة في سنة 2015 ندرجها فيما يلي:[xxx]

-انخفاض محسوس في إيرادات تصدير النفط، حيث تراجعت هذه الأخيرة بحوالي النصف تقريبا ، أي ب 45.47%وهذا من 27.35مليار دولار سنة 2014 إلى 14.91 مليار دولار سنة 2015.

-خسائر كبيرة في أرصدة المالية العامة: حيث لجأت الحكومة إلى صندوق ضبط الإيرادات لمواجهة الإنخفاض في المداخيل النفطية وتغطية النفقات العامة، هذا الصندوق الذي انخفضت موارده بشكل حاد والذي تراجع ب33.3% على مدى 12 شهرا أي ب6, 1.714مليار دج من نهاية جوان 2014إلى نهاية جوان 2015.

-عجز في الحسابات الخارجية: حيث سجلت الجزائر عجزا تجاريا لأول مرة منذ 15 عام بلغ 7.78 مليار دولار في النصف الأول من سنة 2015وهذا راجع لانخفاض الصادرا وارتفاع الواردات وتبعا لذلك انخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات إلى 71% عوض 111% في النصف الأول لعام 2014.

هـ-الإجراءات المتخذة من طرف السلطات الجزائرية لاحتواء آثار أزمة النفط 2014:

تمحورت هذه الإجراءات فيمايلي:[xxxi]

1-استعانت الحكومة بالفوائض الموجودة في المالية العامة والمتاحة في صندوق ضبط الموارد كخط دفاع أول للحد قدر الإمكان من تأثر النمو نتيجة انخفاض أسعار النفط.

2-سمحت الجزائر بانخفاض سعر صرف الدينار كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري، حيث انخفض الدينار مقابل الدولار ب17.96% من 87.92دج لكل دولار في 2014/12/31 إلى 107.17 دج لكل دولار في 2015./11/05

3-تطبيق سياسة التقشف في النفقات العامة في قانون المالية والميزانية لعام 2016 بهدف تحقيق وفرات وتخفيض التكاليف التي تتحملها المالية العامة، حيث تراجعت نفقات ميزانية 2016 بنسبة 8.8%مقارنة بعام 2015، كما انخفض تقدير ميزانية التسيير بنسبة 3.3% وانخفضت ميزانية التجهيز بنسبة 16%، حيث شملت تدابير التقشف الإلغاء التدريجي للنفقات غير المتكررة عبر تخفيض الاستثمار العمومي(تجميد مشاريع الترامواي ومستشفيات وغيرها من المشاريع) وتقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد على منتجات منها السيارات ، الاسمنت وخفض التوظيف في القطاع العام وتفعيل عملية التقاعد بعد سن 60 سنة.

4-رفع بعض الرسوم بموجب قانون المالية لعام 2016 ويتعلق الأمر برفع الرسم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء والمازوت وفرض حقوق جمركية ب15% على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة.

كانت هذا مختلف الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف السلطات الجزائرية لتفادي انهيار الاقتصاد الجزائري والخضوع والحيلولة دون عودة سيناريو المديونية واللجوء إلى صندوق النقد الدولي لانعاش الاقتصاد الجزائري من جديد أملا في عودة أسعار النفط إلى الارتفاع مجددا ولكن هل تعتبر هذه التدابير ناجعة حتى في الأجل الطويل خاصة في ظل الخصائص التي يتسم بها الجزائر في الوقت الحالي والتي ندرجها فيما يلي:[xxxii]

- الانتاج المحلي الإجمالي للجزائر يتأتى بنحو 27% من عائدات النفط و20% من خلال الخدمات التجارية و18% من الإدارة العمومية و10% من الزراعة و5% فقط من الصناعة.

-معدل تضخم 5.3% سنة 2015

-عدد سكان قدر ب40 مليون نسمة والمتوقع أن يصل إلى 50 مليون في2030، هذا ويبلغ عدد السكان الناشطين نحو 12 مليون نسمة، منهم 58% في التجارة والخدمات(59% منهم في القطاع غير الرسمي) و17%في قطاع البناء والأشغال العمومية و11% في الزراعة و14% فقط في الصناعة.

-معدل البطالة يتراوح بين 10 و11% ولكنه يتصف إلى حد كبير بعدم الاستقرار(وظائف اجتماعية مؤقتة ذات انتاجية منخفضة جدا) ويقدر هذا المعدل بنحو 25% بين الجامعيين.

-بلغ استهلاك الطاقة 45 مليون طن نفط مكافئ، هذا الاستهلاك الذي يزداد سنويا نحو 5.4%سنويا من النفط الخام و8% من الوقود و7% من الغاز الطبيعي و12% من الكهرباء، إذ تستورد الجزائر بين 2 و2.5 مليون طن من منتجات النفط سنويا أي ما تتراوح تكلفته بين 3 و5 مليارات دولار اسيما الوقود لتعويض الاستهلاك المحلي.

-سيصل الدعم المباشر للميزانية عام 2016 إلى 12.4 مليار دولار (4.7 مليار لفائدة السكان و 4.5 للأسرة والمواد الضرورية و3.2 بالنسبة للصحة)، كما سيبلغ الدعم غير المدرج في الميزانية وغير المباشر نحو 15.3 مليار دولار عام 2016، أساسا في مجال الطاقة (الوقود ، الغاز الطبيعي، والكهرباء).

الظاهر للعيان أن هذه الإجراءات لا تتعدى فعاليتها الأجل القصير ،خاصة إذا استمر سعر البترول في الانخفاض وهذا مع تدني موارد صندوق ضبط الموارد، حتى أن سياسة التقشف الرامية إلى خفض الإنفاق ورفع الأسعار وتوقيف بعض المشاريع ليست مرحبا بها من طرف الشعب الجزائري لما لها من آثار سلبية على مختلف الأصعدة(كانخفاض نسبة النمو، وانخفاض القدرة الشرائية وكذا انخفاض فرص العمل..) مما قد يتسبب في حالة من الفوضى السياسية والاجتماعية، إذ قدر الخبراء بأن السعر الأمثل للبترول بالنسبة للجزائر هو 100دولار بل يقارب من 120 دولار للبرميل.

خاتمة:

بناء على ما تقدم يمكن أن نخلص إلى أن النفط الذي ترتكز عليه العديد من الدول في تمويل اقتصاداتها سيما الدول النامية والعربية بالأخص هو من الموارد النافذة ، إذ أنه في ظل التقلبات الأخيرة لأسعار النفط والتي كانت محصلة جملة من العوامل أهمها وفرة المعروض النفطي وعدم خفض الإنتاج وارتفاع انتاج النفط الصخري وغيرها من العوامل التي تضمنتها هذه الورقة ، وتبعا لذلك تأثرت العائدات النفطية للدول المنتجة للنفط وعلى رأسها الجزائر، إذ أن الجزائر لم تقم بالاستغلال الأمثل لارتفاع أسعار النفط في فترة البحبوحة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية وتطوير القطاعات الاقتصادية في سبيل إرساء اقتصاد قوي ومتين قادر على الصمود أمام الأزمات ، إذ أنه للنهوض بالاقتصاد الجزائري ينبغي التفكير بجدية في صياغة استراتيجية اقتصادية متكاملة أكثر نجاعة من خلال رفع معدلات الإنتاجية وضرورة تحرير الاقتصاد الجزائري من قطاع النفط وعدم الاعتماد بصفة كلية على العائدات النفطية وإيلاء اهتمام كبير بالقطاعات الإنتاجية كالسياحة والفلاحة وكذا الاهتمامبسوق الغاز باعتبارها سوق واعدةوفتح المجال والتوجه نحو الطاقات المتجددة نظرا لما تتمتع به الجزائر من امكانيات هائلة فيما يتعلق بهذه الأخيرة ، وهذا الذي لن يتأتى إلا من خلال توفر إرادة سياسيةوكفاءات حكومية قادرة على ترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة والقادرة على اتخاذ القرارات الصائبة والسديدة الكفيلة بتعزيز النمو الاقتصادي وحماية وتحصين الاقتصاد الجزائري من الانهيار وخطر الوقوع في شباك صندوق النقد الدولي.

الهوامش والمراجع:

[i] عبد القادر سيد احمد، الأوبك ماضيها، حاضرها وآفاق تطورها، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص75.

علي عباس عبد الجليل،أثر تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري بعد الصدمة النفطية لسنة 1986، متوفر على الموقع [ii] الالكتروني:

www.maspolitiques.com/mas/index.php?option. 18/03/2016.

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، متوفر http://www.oapecorg.org/ar/Home/About-Us/History [iii] على الموقع الالكتروني:

نفس المرجع http://www.oapecorg.org/ar/Home/About-Us/Objective-of-the-Organization

[iv] السابق

[v] BP statisticalReview of world EnergyJune 2015 at, http://www.bp.com/statisticalreview 2015.pdf.

[vi] - علي عباس عبد الجليل، مرجع سابق،

- دراسةالتطورات في أسعار النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على اقتصاديات الدول الأعضاء(منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط

– مصطفى بودرامة، التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي" التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"، أيام wwwuniv–

08/07. أفريل 2008، جامعة سطيف، عل الخط:setif.dz/seminars/ddurable/20.pdf.19/3/2016

أسامة نجوم، قراءة في أسباب انخفاض أسعار النفط، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة تحليل سياسات متوفر [vii] على الموقع الالكتروني

http://www.dohainstitute.org/file/Get/dfb72ead-61df-4d6d-9bb7-50f5b2a4e427.pdf:21/3/2016

راهم فريد، بوركاب نبيل، انهيار أسعار النفط: الأسباب والنتائج، مداخلة مقدمة في المؤتمر الأول"السياسات الاستخدامية وتأمين [viii] للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية eco.univ–setif.dz/upoads/A209.pdf.

الاحتياجات الدولية"، جامعة سطيف ، 2015، متوفر على الموقع الالكتروني:18/3/2016

[ix] أسامة نجوم ، مرجع سابق.

[x] أسامة نجوم، مرجع سابق.

[xi] أسامة نجوم، مرجع سابق

ممدوح سلامة، العوامل الكامنة وراء التراجع الحاد في أسعار النفط الخام، ندوة"تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان [xii] المصدرة"، مرجع سابق.

[xiii] تقرير الأمين العام لعام 2014، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط،http://www.oapecorg.org

أمينة مخلفي، محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي(اقتصاد النفط)، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، 2013–2014 [14].

[xv] أمينة مخلفي، مرجع سابق.

[xvi] تقرير الأمين العام ، مرجع سابق

[xvii]أمينة مخلفي، مرجع سابق.

[xviii] تقرير الأمين العام 2014، مرجع سابق

[xix] نفس المرجع السابق.

[xx]أمينة مخلفي، مرجع سابق.

[xxi]تقرير الأمين العام 2014، مرجع سابق.

[xxii]تقرير الأمين العام 2014، مرجع سابق.

[23]هيئة الطاقة الذرية الأردنية http://www.jaec.gov.jo/NuclearPower/WhatIsNuclearPower.aspx متوفر على الموقع:

[xxiv]طاقة نووية/https://ar.wikibooks.org/wiki

مستقبل الطاقات المتجددة في الجزائر وتحديات https://portail.cder.dz/ar/spip.php?article882

[xxv]استغلالها متوفر عل الموقع

زغيب شهرزاد، حليمي حكيمة، القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري، متوفر على الموقع [xxvi]الالكتروني

Road.net/…/alk6a3-alnf6y-byn-wak3-alirtab6-w-7. 18/3/2016

موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية –دراسة حالة الجزائر–، رسالة ماجيستير في التسيير الدولي تلمسان، 2009-2010، ص 162.[xxvii]للمؤسسات تخصص مالية دولية، جامعة

قدي عبد المجيد، الجوزي جميلة، الأزمة المالية الراهنة وتداعياتها على الأداء المتوقع للاستثمارات الأجنبية المباشرة حالة الجزائر، الأزمة العالمية على اقتصاديات دول المينا بتاريخ 8-9 ديسمبر 2009، [xxviii]ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول أثر الأوراسي.

عبد المجيدعطار، انخفاض أسعار النفط وتأثيراته في الاقتصاد الجزائري، ندوة"تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان السياسات، مرجع سابق.[xxix]المصدرة، المركز العربي للأبحاث ودراسة

عبد الحميد مرغيت، تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، متوفر [xxx]على الموقع الالكتروني:

Iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2015/12/pdf. 19/3/2016

[xxxi]عبد الحميد مرغيت، مرجع سابق.

[xxxii] عبد المجيد عطار، مرجع سابق.